نوع كثير في الشعر كالنثر ان حذف معها قول قال ابن مالك في الاصل
اعني اما وحذف ذي الفا في نثر اذا لم يك قول معها قد نبذا
في حيزها افاد شيخنا ان حيز الشيء مكانه ومكان بعد لا يشتغل
بغيرها فهو على حذف مضاف اي قرب حيزها ولك ان تقول الاضافة
لادنى ملابسة على ان الخبر من الحوز واصله حيوز وحوز الشيء
ما تبعه ونسب اليه كغنا دارم وما حوالها لتضمنه اما معنى
الشرط للزوم الفا ولابن الحاجب ان الفا لاجراء الكلمة الظرف مجرى
الشرط كقوله تعالى واذ لم يهتدوا به فسيقولون هذا افك قديم
قلنا اذ تاتي للتعليل فلها شبه بالشرط لانها لتعليل الجواب فساغ
اجراؤها مجراه مع قربها من صورته اذ يخلاف بعد فهذا قياس
مع الفارق اذ لا جامع بين بعد والشرط نعم يمكن الواو لعطف الجمل
او الاستئناف والفا زائدة او معللة لمحذوف اي واقول لك بعد
استمع واحضر ذهنك لان العلم الخ مثلا فتامل مهما قيل
الفا تدل على مطلق شرط فما المخصص لمهما ولعلهم امتنعوا من
ان لانها للشك وغيرها اشتهر خصوصه بزمان او مكان او عاقل
او غيره والمراد هنا التعميم بناء على عدم تخصيص مهما بغير العاقل
واما اي فتحتاج لكلمة مضاف اليه من شيء بيان لمهما حال من
ضميره في يكن وان كان شان البيان التخصيص فقد يكون مساويا
اشارة الى ان المراد الجنس بتمامه دفعا لارادة البعض على حد
ما اشير له في وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه ويصح
ان من زائدة وشيء فاعل يكن التامة ان قلت تخلو الجملة الخبرية
عن رابط قلت فيها اعادة المبتدا بمعناه لان مهما معناها شيء
بعد اقتضى الشوا انها من متعلقات الشرط ورجح كونها من متعلقات
الجزا ليكون المعلق عليه مطلق وهو ابلغ في التحقيق ولان تقييد
القول الاتي بانه بعد البسملة له مقتضى وهو الحديث الامر بتقديمها

ولا

قوله ولعلهم امتنعوا الخ الظاهر ان يقال بتقديم في اختيار الواو دون غيرها من سائر الحروف وذلك انها لمطلق الجمع لا بعضه بخلاف غيرها ولذا اشترط المعطوف بها امور لا تشترط لغيرها على ما ذكر في باب الفصل والوصل من فن المعاني فافهم اه شيخنا

ولا مقتضى لتقييد مطلق وجود شيء ولا يرد ان الفا لا يعمل ما بعدها
فيما قبلها للتوسعهم في الظروف على ان الدماميني على المغني ذكر ان
تقديم المعمول لغرض في مثل هذا الا يلتفت معه لوجود المانع ومن التعليق
على محقق عدت اما للتاكيد اي التحقيق واما التفصيل فغالب فقط
على الصحيح اذ لا يلزمها الجمل اي باصوله يشير الى ان المراد بالاصل
الجنس الصادق بمتعدد وان شيئت قلت انه مفرد مضاف فيعم ثم
ان شيخنا في الحاشية جعل كلام الشم اشارة الى انه ليس المراد المعنى
العلمي والشيخ الملوي جعله من التصرف في العلم لغرض رد النظم وقد
عهد لغير ضرورة وهو اظهر وانسب بقوله يحتاج للتبيين الخ وصرح
به المص في شرحه وهي العقايد قال شيخنا في الحاشية اي وهي
كليات العقايد فاندفع ما يقال ان الاتي بيانها ليست قواعد اوان
تسميتها قواعد بالنظر لاعتما الاحكام عليها كما يعتمد البيت على
اساسه انتهى وجزم العلامة الملوي في حاشيته بالثاني وهو الصواب
لان اكثر الفرض في هذا العلم يتعلق بالجزئيات كقولنا القدرة واجبة
له الله يرى الى غير ذلك ويندر الالتفات للكليات نحو كل كمال واجب
لله تعالى قال الراغب الخ اشارة الى ان العلم من حيث هو يعرف
وقال الرازي كما في جمع الجوامع والمواقف والمقاصد لا يعرف العلم احتجاجا
بانه بديهي فان كل انسان يعلم بوجوده بداهة والعلم بالوجود
اخص من مطلق العلم واذا كان الخاص بديهيا كان العام في ضمنه
بديهيا ورد بان البديهي التصديق بحصوله لا تصور حقيقته فان
قيل الحكم على الشيء فرع تصوره قلنا بعد تسليم ان بداهة التصديق
تستلزم بداهة التصور فذاك تصوره ولو بوجه ما ولا يلزم منه
بداهة تصوره بالتعريف قال لو عرف فاما بنفسه او بغيره وكلاهما
باطل فتعين انه معلوم بغيره وهو ايضا باطل فان المعلوم يتوقف على
العلم اذ لا يكون معلوما الا بعد تعلق العلم به فاذا عرف العلم بمعلوم

بتشخصيات

Copyright © King Saud University